4 March 2013
Arabic

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٥	أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٨	ثانياً - الميزانية
٩	ثالثاً - الأوضاع الاقتصادية
٩	ألف - لمحة عامة
٩	باء - السياحة
١٠	جيم - الصناعة التحويلية والتشييد والخدمات المالية
١١	دال - التجارة والنقل والمرافق العامة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحوالها الدولية القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي:

.available from <http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml>

الرجاء إعادة استعمال الورق

250313 190313 13-24816 (A)

١٢	 الزراعة ومصائد الأسماك	هاء -
١٣	 الأوضاع الاجتماعية	رابعاً -
١٣	 العمل	ألف -
١٣	 التعليم	باء -
١٣	 الصحة العامة	جيم -
١٤	 الجريمة ومنع الجريمة	دال -
١٤	 حماية البيئة والتأهب للكوارث	خامساً -
١٥	 العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	سادساً -
١٦	 وضع الإقليم في المستقبل	سابعاً -
١٦	 موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٦	 موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٧	 الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهي إقليم غير مدمج منظم تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية.

الجغرافيا: يقع الإقليم في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على بعد ١٠٧٥ ميلاً جنوب شرقي الرأس البري للولايات المتحدة و ٦٠ ميلاً شرق بورتوريكو. وهو مؤلف من أربع جزر رئيسية هي: سانت كروا، سانت جون وسانت توماس ووتر أيلند. وتقع العاصمة شارلوت أمالي في سانت توماس.

مساحة اليابسة: ٣٥٢ كيلومتراً مربعاً.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٣٣ ٧٤٤ كيلومتراً مربعاً^(١).

السكان: ١٠٦ ٤٠٥ نسمة (تعداد عام ٢٠١٠).

اللغات: الإنكليزية أو اللغة الإنكليزية الكريول (٧٤,٧٠ في المائة)؛ الإسبانية أو الإسبانية الكريول (١٦,٧٨ في المائة)؛ الفرنسية والكريول الفرنسي (٦,٥٧ في المائة)؛ ولغات أخرى (١,٩٥ في المائة).

العاصمة: شارلوت أمالي.

رئيسة حكومة الإقليم: الحاكم جون ديجونغ.

مندوب الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: عضوة الكونغرس دونا كريستنسن، وقد أعيد انتخابها في عام ٢٠١٢.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي؛ وحركة المواطن المستقل، والحزب الجمهوري.

الانتخابات: عقدت الانتخابات التشريعية الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ وستعقد الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٤ (الحاكم).

الهيئة التشريعية الوطنية: مجلس واحد (١٥ نائباً).

الناتج المحلي الإجمالي للفرد: ٣٩ ٨٧٦ دولاراً.

الاقتصاد: السياحة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي، وتساهم بنسبة ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة. ويتكون قطاع الصناعة التحويلية من تكرير النفط وتقطير الرّوم والمنسوجات والإلكترونيات والمستحضرات الدوائية وتجميع الساعات.

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

معدل البطالة: ١١,٧ في المائة (تقديرات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).

نبذة تاريخية: كانت الجزر إقليما دانمركيا خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٧٥٤ و ١٩١٧ (جزر الإنديز الدانمركية الغربية). وفي ٣١ آذار/مارس ١٩١٧، نقلت الحكومة الدانمركية ملكيتها إلى الولايات المتحدة. وأصبحت منذ ذلك الوقت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إقليما منظما غير مدمج تابعا للولايات المتحدة الأمريكية.

(أ) بيانات المنطقة الاقتصادية الخالصة من مشروع "Sea Around Us"، وهو مشروع تعاون بين جامعة كولومبيا البريطانية ومؤسسة بيو لحماية البيئة (www.seararoundus.org).

أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب القانون التأسيسي لجزر فرجن (١٩٣٦)، وصيغته المنقحة في عام ١٩٥٤، والتعديلات اللاحقة للقانون التأسيسي المنقح لعام ١٩٥٤، أصبحت للإقليم هيئة تشريعية، تُعرف أيضا بمجلس الشيوخ، وهي هيئة أحادية المجلس، مكونة من ١٥ نائبا يُنتخبون بالاقتراع المباشر لولاية مدتها سنتان. وتوكل السلطة التنفيذية إلى حاكم درجت العادة منذ عام ١٩٧٠ على انتخابه هو ونائبه بالاقتراع المباشر من مرشحين من نفس الانتماء الحزبي لولاية مدتها أربع سنوات. ويُنتخب الحاكم لولايتين متتاليتين فقط. ويعيّن الحاكم رؤساء الإدارات التنفيذية، بعد استشارة الهيئة التشريعية وموافقتها، ويملك سلطة إقرار التشريعات أو نقضها وإصدار الأوامر التنفيذية.

٢ - وقد أسفرت الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لمنصب الحاكم، عن إعادة انتخاب جون بيرسي ديجونغ من الحزب الديمقراطي حاكما وغيغوري فرانسييس نائبا له. وستنتهي مدة ولايتهما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وهو الموعد المقرر لإجراء الانتخابات المقبلة. وينتخب الإقليم مندوبا عنه في مجلس نواب الولايات المتحدة، يحق له التصويت في اللجان. وكانت المرشحة عن الحزب الديمقراطي، دونام. كريستنسن، قد فازت بانتخابات عام ٢٠١٢ وأعيد انتخابها لولاية تاسعة مدتها سنتان كمندوبة لجزر فرجن في كونغرس الولايات المتحدة. وأجريت انتخابات مجلس الشيوخ للإقليم في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويظل عضو مجلس الشيوخ غريغ و. بارشينغر نائبا متجولا في الدورة الثلاثين للمجلس التشريعي لجزر فرجن في كونغرس الولايات المتحدة.

٣ - ويشمل النظام القضائي للإقليم محكمة محلية ومحكمة من الدرجة الثانية ومحكمة عليا، وقد بدأت هذه الأخيرة عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. والمحكمة العليا لجزر فرجن هي محكمة جزر فرجن للاستئناف التي تنظر في قضايا الاستئناف التي تبت فيها محكمة من الدرجة الثانية. وإنشاء المحكمة العليا يلغي أي تدخل للقضاء في المسائل القانونية ذات الطابع المحلي الصرف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقع رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما على مشروع قانون مجلس النواب رقم ٦١١٦ الذي يأذن للمحكمة العليا للولايات المتحدة بأن تستعرض مباشرة القرارات التي اتخذتها المحكمة العليا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ورعت عضوة وفد الكونغرس دونام كريستنسن، مندوبة الإقليم لدى الكونغرس مشروع القانون.

٤ - ومنذ أن أعادت حكومة الولايات المتحدة النظر في القانون التأسيسي لجزر فرجن في عام ١٩٥٤، كانت هناك أربع محاولات للاستعاضة عنه بدستور محلي يقره شعب الإقليم، الذي سينظم آليات داخلية للحكومة. وعلى الرغم من أن كونغرس الولايات المتحدة قد أذن في عام ١٩٧٦ بإقرار دستور محلي بموجب القانون العام للولايات المتحدة ٩٤-٥٨٤، فإن أياً من المحاولات الأربع كانت ناجحة.

٥ - وكما ذكر سابقاً، أقر المؤتمر الدستوري الخامس في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ دستورا مُقترحا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأغلبية ثلثي الأصوات. وقدم نص الدستور المقترح إلى الحاكم في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩. وفي ديباجة و ١٩ مادة، تضمن نص الدستور المقترح والمكون من ٢٧ صفحة أحكاماً عن شرعة الحقوق؛ ومبادئ، والحكومة وفروعها وتقسيماتها الفرعية؛ وسكان جزيرة فرجن؛ والانتخابات؛ والتعليم؛ والشباب؛ والضرائب، والمسائل المالية والتجارية؛ والتنمية الاقتصادية؛ والصحة، والسلامة والرفاه؛ والثقافة؛ وحماية البيئة؛ والاستفتاءات والإلغاءات؛ وإنشاء لجنة استشارية معنية بالوضع السياسي.

٦ - وينص الدستور في مادته السابعة عشرة من المقترح على إنشاء لجنة استشارية معنية بالوضع السياسي تبلغ مدة عضويتها ثلاث سنوات، في غضون سنتين من تاريخ إقرار الدستور. وعلاوة على ذلك، وبعد عام من التوعية العامة بالخيارات المتعلقة بتحديد الوضع السياسي للإقليم وعلاقاته الاتحادية، وهي (أ) كيان دولة (ب) والارتباط الحر (ج) والاستقلال، تقرر إجراء انتخابات خاصة. وستكون المشاركة في تلك الانتخابات المتعلقة بتحديد المركز، حكراً على مواطني جزر فرجن من "السكان الأصليين الفرجينيين أبا عن جد" و "من السكان الأصليين"، على النحو المعرف في المادة الثالثة من الدستور المقترح، سواء كانوا مقيمين داخل الإقليم أم خارجه.

٧ - وتعرّف المادة الثالثة من الدستور المقترح سكان جزر فرجن "الأصليين الفرجينيين أبا عن جد" بأنهم كل شخص أو سليل شخص يكون قد ولد أو عاش في الإقليم في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٣٢ أو قبل ذلك التاريخ، ولا يحمل جنسية أي بلد آخر؛ وتعرّف "السكان الأصليين" لجزر فرجن بأنهم كل شخص أو سليل شخص يكون قد ولد في الإقليم بعد ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٣٢.

٨ - وكانت بعض أحكام الدستور المقترح مصدر خلاف. فعلى سبيل المثال، لا تجيز المادة السادسة منه الترشح لمنصب حاكم الإقليم ونائبه إلا للسكان "الفرجينيين أبا عن جد أو السكان الأصليين". وتنص المادة الحادية عشرة أيضاً على أن مواطني جزر فرجن من "السكان الأصليين الفرجينيين أبا عن جد" غير ملزمين بدفع ضرائب معينة على الممتلكات.

وبالإضافة إلى ذلك، أوضح الحاكم في رسالة كُشف عن فحواها للعموم، أن القراءة الأعم والأوسع لمشروع الدستور تُظهر بأنه لا يتماشى مع المسلّمات الأساسية للمساواة في الحماية والعدل.

٩ - وقال جيرارد لوز أمور جيمس الثاني، رئيس المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة متحدثاً أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠، إن الحاكم كان قد رفض في البداية أن يقدم الدستور المقترح إلى الدولة القائمة بالإدارة. إلا أنه امتثل لذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ عقب صدور حكم في هذا الشأن من محكمة الدرجة الثانية للإقليم.

١٠ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، قدم رئيس الولايات المتحدة الدستور المقترح إلى الكونغرس، مؤيداً الاستنتاجات التي توصلت إليها وزارة العدل بأن العديد من أجزاء النص المقترح ينبغي أن تخضع للتحليل وأن تُبدى تعليقات عليها، بما في ذلك: (أ) عدم وجود اعتراف صريح بسيادة الولايات المتحدة على الإقليم وسيادة القانون الاتحادي فيه؛ (ب) وأحكام تتعلق بإجراء انتخابات خاصة بشأن مركز إقليم جزر فرجن؛ (ج) وأحكام تحوّل مزايا قانونية لفئات معينة تحدد تبعاً لمكان الولادة وتوقيتها، أو توقيت الإقامة، أو النسب؛ (د) وشروط الإقامة لبعض المكاتب؛ (هـ) وأحكام تكفل التمثيل التشريعي لبعض المناطق الجغرافية؛ (و) وأحكام تتناول المياه الإقليمية والموارد البحرية؛ (ز) وعدم توفر الدقة في لغة بعض أحكام شرعة الحقوق المشمولة بالدستور؛ (ح) واحتمال نشوء حاجة إلى إلغاء بعض القوانين الاتحادية إذا اعتمد دستور جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة؛ (ط) وأثر اتخاذ الكونغرس أو عدم اتخاذه لإجراء بشأن الدستور المقترح.

١١ - ووفقاً لما جاء في البيان نفسه الذي ألقاه رئيس المؤتمر الدستوري الخامس في آذار/مارس ٢٠١٠ أمام اللجنة الرابعة، قام وفد من المؤتمر، برئاسة، بعقد مشاورات مع مسؤولين في كونغرس الولايات المتحدة. وكان أولئك المسؤولون قد أبدوا اعتراضاً رئيسياً على أحد أحكام مشروع الدستور المقترح ينص على أن ملكية الموارد البحرية للإقليم تؤول لسكانه. وارتبط اعتراض آخر بأي إحالة مفيدة إلى السكان الأصليين وتمتعهم بمزايا معينة. ونتيجة لذلك، طلب كونغرس الولايات المتحدة إلى المؤتمر أن يستأنف اجتماعاته لكي ينظر في الاعتراضات التي أبدتها الدولة القائمة بالإدارة على الدستور المقترح.

١٢ - وأكد رئيس المؤتمر أن الدستور المقترح المقدم لا ينص على أي حكم يستهدف تغيير مركز الإقليم وأنه لن يشكل سندا لشطب الإقليم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة

بالحكم الذاتي. ويرد في الدستور المقترح حكم ذو صلة سترتب عليه، إثر اعتماد نص الدستور المقترح، إنشاء آلية لدراسة الخيارات المستقبلية المتعلقة بالمركز السياسي للإقليم.

١٣ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقّع الحاكم على القانون رقم ٧٣٨٦ الذي يقضي بإنشاء هيئة تسمى "المؤتمر الاستعراضي الخامس" وعقد اجتماعاتها، وهي هيئة شكلها ٣٠ عضواً منتخباً للمؤتمر الدستوري الخامس إلى جانب خمسة محامين. وعقد المؤتمر الاستعراضي الخامس في ١ تشرين الأول/أكتوبر؛ وكلف بالتصديق والموافقة، في موعد لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وبأغلبية ثلثي أصوات جميع الوفود، على النص النهائي للدستور المنقح. بما يتماشى مع تسع قضايا حددتها الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة (انظر الفقرة ١٠). وقد نص القانون على أنه في حال وافق المؤتمر الاستعراضي الخامس على مشروع دستور منقح مقترح بحلول الموعد النهائي، تعين على رئيس الهيئة أن يعرضه على الحاكم ورئيس الولايات المتحدة. وفي حال عدم اعتماد النص، سيحل كل من المؤتمر الدستوري الخامس والمؤتمر الاستعراضي الخامس وسيمنح المجلس التشريعي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة السلطة الكاملة لتناول مسألة دستور الإقليم.

١٤ - غير أنه أثناء كتابة هذا التقرير، ظلت نتائج المؤتمر الاستعراضي الخامس غير واضحة ويلفها الجدل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وفي خطابه عن حالة الإقليم، أعرب الحاكم عن الأمل بأن يجد الإقليم "الوسائل والشجاعة التي تقودنا من القانون التأسيسي إلى دستور جزر فرجن".

ثانياً - الميزانية

١٥ - في حزيران/يونيه ٢٠١٢، اقترح الحاكم على السلطة التشريعية الميزانية التنفيذية لحكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة للسنة المالية ٢٠١٣، والبالغ مجموعها ٦٩٥,٨ مليون دولار. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقّع الحاكم على قانون الميزانية، ولكنه رفض أحد بنود مشروع قانون.

١٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أصدرت السلطة التشريعية قانون الاستقرار الاقتصادي، الذي تضمن أحكاماً تنص على خفض مرتبات جميع موظفي الحكومة العاملين في الفرعين التنفيذي والتشريعي، وعلى تجميد التوظيف وإعادة التوظيف، وتوفير حافز تقاعدي قدره ١٠.٠٠٠ دولار للموظفين الذين قضوا في الخدمة فترة تزيد عن ٣٠ سنة. ووقع الحاكم على مشروع القانون مع رفضه لبعض البنود الرئيسية. وستظل التخفيضات سارية حتى عام ٢٠١٣.

١٧ - وواصلت الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية توفير التمويل لميزانية الإقليم، بطرق منها القانون الأمريكي لتحقيق الانتعاش وإعادة الاستثمار. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وصلت الأموال الممنوحة إلى ٦٧٦ ١٨٨ ٢٨٤ دولاراً ورد منها ما مجموعه ٩٠٢ ١٦٩ ١٩٤ دولار.

ثالثاً - الأوضاع الاقتصادية

ألف - أحكام عامة

١٨ - وفقاً لحكومة الإقليم، لا تزال هناك عوامل عدة تُحدِّد من النمو الاقتصادي، بما في ذلك هشاشة اقتصاد الولايات المتحدة، وعجز الميزانية الحكومية. ولا يزال القطاع الزراعي صغيراً في حين يشكل قطاع الخدمات المالية عنصراً نامياً من عناصر الاقتصاد. وهناك أيضاً إمكانية لتحقيق نمو في قطاع الاتصالات، الذي يعتمد على تحسن الموثوقية وإمكانية الاتصال.

١٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، نشر مكتب التحليلات الاقتصادية تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لجزر فرجن لعام ٢٠١٠، وتقديرات منقحة للفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٩. وقد أدرج المكتب للمرة الأولى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتعويض المقدم من الصناعة وتفاصيل إنفاق المستهلكين. التقديرات لعام ٢٠١١ والمقرر صدورها في عام ٢٠١٣.

٢٠ - ومنذ عام ٢٠٠٩، وفي جهد مشترك مع مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية للولايات المتحدة، وفي إطار برنامج تحسين نظام الإحصاءات، وضع مكتب التحليلات الاقتصادية هذه التقديرات بهدف توفير مقياس شامل وموضوعي للنشاط الاقتصادي في الأقاليم من أجل دعم القرارات الاقتصادية والمالية. ووفقاً للمكتب، فإن الهدف من هذا الجهد المشترك في الأمد الطويل هو إدماج جزر فرجن وسائر الأقاليم التابعة للولايات المتحدة في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والحسابات الوطنية للدخول والمنتجات، التي تعد أساسية في فهم اقتصادات الأقاليم على نحو أفضل. ويتولى مكتب البحوث الاقتصادية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية تنسيق الجهود مع مكتب التحليلات الاقتصادية لتحسين تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، وإدراج المعلومات الواردة من التعداد الاقتصادي للإقليم لعام ٢٠١٢.

باء - السياحة

٢١ - تظل السياحة التي تشكل نسبة ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، عماد اقتصاد جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وتوضح أهميتها من خلال توفيرها للعمالة المباشرة

وتأثيرها في تنمية أنشطة مباشرة الأعمال الحرة والأعمال الصغيرة. فالجزر تستقبل نحو مليوني سائح سنويا يصلون إليها في رحلات سياحية بحرية وأخرى جوية. ووفقا لمكتب البحوث الاقتصادية لجزر فرجن، ازداد عدد الزوار الوافدين عن طريق الجو بنسبة ٨,٦ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ ليصل إلى ٦٥٠ ٧٣٧ زائراً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وانخفض عدد المسافرين الوافدين على متن سفن سياحية بنسبة ٥,٢ في المائة خلال نفس الفترة، ليصل إلى ٤٦٨ ٩٠٤ زائراً في أواخر عام ٢٠١٢. وانخفض عدد المقيمين في الفنادق بنسبة ٣,٤ في المائة في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وآب/أغسطس ٢٠١٢. وسعى إلى تنشيط الصناعة السياحية، قامت حكومة الإقليم بتوسيع قاعدة السفن السياحية في سانت توماس واستأنفت الرحلات البحرية المنتظمة إلى سانت كروا. ووسعت أيضاً نطاق الخدمات الجوية والطاقة الاستيعابية لشركات الطيران التي تقدم خدماتها إلى الإقليم. ويجري حالياً وضع خطط للاستثمار في مشاريع بناء الفنادق وزيادة مشاركة المستثمرين من القطاع الخاص.

جيم - الصناعة التحويلية والبناء والخدمات المالية

٢٢ - يشكل قطاع الصناعة التحويلية، الذي يعد ثاني أكبر قطاع اقتصادي، نسبة ٥ في المائة من مجموع الأجر غير الزراعية والاستخدام المدفوع الأجر. وبلغ متوسط عدد وظائف الصناعة التحويلية ٢٠٩١ وظيفة في الأشهر الستة الأولى من السنة المالية ٢٠١٢، وفقاً لمكتب البحوث الاقتصادية. وكانت منتجات النفط المكرر السلع المهيمنة التي ينتجها هذا القطاع. وتشمل السلع الرئيسية الأخرى الروم والساعات.

٢٣ - ووفقاً لتقرير صادر عن وزارة الداخلية في الولايات المتحدة، مكتب شؤون الجزر، فإن إغلاق مصفاة هوفينسا للنفط في جزيرة سانت كروا، في أوائل عام ٢٠١٢ (انظر الفقرة ٢٠ من الوثيقة A/AC.109/2012/8)، قد أسفر عن خسائر كبيرة ومفاجئة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والإيرادات الضريبية. وقدرت خسائر الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ قدره ٥٨٠ مليون دولار في السنة أو بما نسبته ١٢,٩ في المائة من ناتج محلي إجمالي يقدر بمبلغ ٤,٥ بليون دولار. وقد أدى أيضاً إغلاق المصفاة إلى خسائر في الضرائب يقدر مجموعها بمبلغ ٩٢ مليون دولار من الضرائب وإلى فقدان مباشر لـ ٢٤٧١ وظيفة، أو ما نسبته ١٢ في المائة من مجموع العمالة في الإقليم.

٢٤ - وتفيد المعلومات الواردة من مكتب البحوث الاقتصادية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأن نسبة كبيرة من شحنات الصناعة التحويلية تأتي من إنتاج الروم. ويصدر الروم الذي ينتج في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أساساً إلى الولايات المتحدة ويبيع لشركات

التعبئة المحلية والإقليمية التي تتبعها بدورها تحت مختلف العلامات والأسماء التجارية الإقليمية الخاصة. وفي النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٢، تم تصدير حوالي ٨,٤ مليون من غالونات الروم. وتلقى الإقليم ٧٠,١ مليون دولار في شكل رسوم ضريبية. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، تراجع معدل التغطية الضريبية من ١٣,٢٥ دولار إلى ١٠,٥ دولار للغالون.

٢٥ - كما أنه وفقا للبيانات الواردة من مكتب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة للبحوث الاقتصادية، ازدادت القيمة الإجمالية لتراخيص البناء، التي تقيس حجم أنشطة البناء التي ستنفذ في المستقبل بنسبة ١٥,١ في المائة في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت صادرات صناعة الساعات بنسبة ٦,٥ في المائة في النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٢.

دال - التجارة والنقل والمرافق العامة

٢٦ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قدمت وزارة النقل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى هيئة الموانئ في جزر فرجن منحة بمبلغ قدره ٨,٧ مليون دولار لتمويل مشاريع الطيران في مطار سيريل إي. كينغ في سانت توماس.

٢٧ - ويبلغ طول الطرق البرية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حوالي ١٢٥٠ كيلومترا، ويبلغ عدد المركبات المسجلة فيها زهاء ٦٥٠٠٠ مركبة. وينعم الإقليم أيضا بأحد أفضل موانئ المياه العميقة الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي، ويحتل موقعا استراتيجيا على طول ممر أنيغادا، وهو مسار رئيسي للسفن المتجهة إلى قناة بنما. ولدى الإقليم خمسة مرافق رئيسية لرسو السفن قادرة على استقبال السفن السياحية وبعض السفن التابعة لسلاح البحرية. وتوجد ثلاثة من هذه المراسي في سانت كروا، وهي ساوث شور وغالوز باي وفريدريكستيد. بينما يوجد المرسيان الأخرين في سان توماس، وهما المرفقان الواقعان في كراون باي اللذان تشغلهما هيئة موانئ جزر فرجن، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، وشركة وست إنديان المملوكة للجزر.

٢٨ - وهيئة المياه والكهرباء في جزر فرجن هي كيان حكومي مستقل تابع لحكومة الإقليم يقوم بإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ومياه الشرب لقرابة ٥٤٠٠٠ مستهلك للكهرباء و ١٢٠٠٠ مستهلك للمياه الصالحة للشرب. وينفذ الإقليم خطة لخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري بنسبة ٦٠ في المائة خلال الخمس عشرة سنة القادمة. وتشارك الهيئة في مشروع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة للربط بين شبكات الكهرباء ذات التوتر العالي، التي تربط بين نظامي الطاقة الكهربائية.

٢٩ - وبالنظر إلى محدودية إمدادات المياه العذبة، تستخدم المياه المالحة على نطاق واسع للأغراض غير المنزلية، بما في ذلك مكافحة الحرائق وشبكة المحارير. وتنتج محطة للتحلية في سانت توماس حوالي ٤,٥ ملايين غالون من المياه يوميا. وتوفر الآبار، ولا سيما تلك الموجودة في سانت كروا، بقية إمدادات المياه العذبة اللازمة. ونظرا لارتفاع تكلفة المياه، يبلغ متوسط الاستهلاك اليومي للشخص الواحد نحو ٥٠ غالونا في اليوم، أي حوالي ثلث متوسط الاستهلاك في الولايات المتحدة.

٣٠ - وفيما يتعلق بالاتصالات، يوجد في الإقليم حوالي ٥٩ ٠٠٠ جهاز هاتف و ٨ ٧٠٠ مستعمل إنترنت (أي حاسوب موصول مباشرة بالإنترنت)، وعدد من محطات الإذاعة والبث التلفزيوني. ويعمل الإقليم، بالتعاون مع وزارة التجارة بالولايات المتحدة في الإقليم، على إعداد مشروع الاتصالات باستخدام الموجات العريضة النطاق، الذي يتوقع إنجازه بحلول حزيران/يونيه عام ٢٠١٣، بتبرعات من الحكومة الاتحادية، وتبرعات عينية ونقدية محلية، تزيد في مجموعها عن ١١٥ مليون دولار. وسيوفر المشروع أكثر من ٣٠٠ وظيفة في مجال البناء. وعند الانتهاء من المشروع، سيتم إنشاء أو تجديد أكثر من ٤٥ مركزا عاما للحواسيب مزودة بتكنولوجيا المعلومات المتقدمة.

هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

٣١ - لقد ظل قصب السكر، والقطن بدرجة أقل، يشكلان على مر التاريخ المصدرين الرئيسيين لإيرادات اقتصاد الإقليم. والقطاع الزراعي حالياً هو قطاع صغير جدا، ويشتمل بصفة رئيسية على زراعة الفواكه والخضر وتربية المواشي.

٣٢ - وفي عام ٢٠١٢، واصلت وزارة الزراعة لجزر فرجن برامجها وخدماتها التي تركز على المزارعين، وعملت على إنجاز المشاريع الجديدة وتنميتها. وتلقت الوزارة التمويل من دائرة التسويق الزراعي التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة لتنفيذ برنامج التغذية لمزارعي السوق للمرة الأولى في الإقليم. وافتتحت سوق بوردو للمزارعين ومرافق الري الجديدة رسمياً في شباط/فبراير ٢٠١٣. وتشمل المشاريع الأخرى برنامجاً تدريبياً للمهنيين من الشباب المختصين في الزراعة، وحملة التسويق الجديدة لفرجن أيلاند، والمرحلة الثانية من سوق مزارعي منطقة بوردو التي من المقرر إنجازها في عام ٢٠١٣.

رابعاً - الأوضاع الاجتماعية

ألف - العمل

٣٣ - وفقاً للبيانات الواردة من مكتب البحوث الاقتصادية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، انخفض معدل توظيف المدنيين بنسبة ٣,٢ في المائة في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أي بخسارة صافية قدرها ١ ٤٦٢ وظيفة. وبلغ متوسط معدل البطالة ١١,٧ في المائة لعام ٢٠١٢. ووفقاً لوثيقة الميزانية التنفيذية للسنة المالية ٢٠١٣، ما زالت البرامج الممولة محلياً التي تديرها وزارة العمل في جزر فرجن تكافح من أجل البقاء وتمول البرامج الممولة اتحادياً على المستويات الأدنى. وإغلاق محطة هوفنسا في عام ٢٠١٢ قد خفض من متوسط إيرادات الأسر المعيشية ومتوسط الأجر.

باء - التعليم

٣٤ - التعليم في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٦ سنة. وتتألف إدارة التعليم في الإقليم من وكالة التعليم الحكومية ووكالتين محليتين للتعليم تابعتين لمقاطعتي سانت توماس/سانت جون. ولدى مقاطعة سانت توماس/سانت جون مدرستان ثانويتان و ٣ مدارس متوسطة و ١٠ مدارس ابتدائية. ولدى مقاطعة سانت كروا ١٠ مدارس ابتدائية، و ٣ متوسطة ومدرستان ثانويتان. ولدى جامعة جزر فرجن فرعين في سانت توماس وسانت كروا، وهيئة مشتركة لطلاب الدوام الكامل والجزئي تضم ٢ ٦٤٢ طالباً.

جيم - الصحة العامة

٣٥ - تتولى وزارة الصحة في جزر فرجن إدارة مرافق في سانت توماس وسانت جون وسانت كروا. كما تدير مرفق الرعاية الطويلة الأجل في جزيرة سانت توماس. وتشمل جهود التوعية خدمات التعليم والوقاية والعلاج عن طريق العيادات والشعب الفرعية لصحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، والصحة البيئية، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والصحة العقلية، وتعاطي المخدرات. وتتولى الوزارة إدارة ٣٣ مركزاً للنشاط و ١٦ برنامجاً اتحادياً تحت رعاية مكتب المفوض والشعب المعنية بالشؤون المالية وخدمات الدعم وخدمات الصحة العامة والإرشاد الصحي والإحصاءات.

٣٦ - وأشار الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٣ إلى أن تكاليف الإقليم للرعاية الصحية تزداد كل عام مع تقدم السكان في السن، وذلك في وقت نقص فيه "تمويل الالتزامات غير الممولة عن المستوى المطلوب". ويجري إقامة نظام للتطوير المهني وقد نظمت

معارض لصحة الأطفال خصصت للأطفال المحتاجين إلى تدخل مبكر. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت حكومة الإقليم حملة "الاتصال الإلكتروني بشأن المواليد" التي تستهدف الحوامل والأمهات حديثي الولادة.

٣٧ - وبناء على تقييم احتياجات وزارة الصحة في الإقليم للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، تم تحديد الأولويات والمؤشرات المتعلقة بصحة الأم والطفل والمراهقين. وفي هذا الصدد، كان حصول الجزر على المنحة الإجمالية لفائدة صحة الأم والطفل لعام ٢٠١١ بموجب الفصل الخامس من قانون الضمان الاجتماعي مؤشرا لبداية دورة جديدة من التخطيط والتنفيذ مدتها خمس سنوات. وعملا بقانون تمديد العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الموقع في عام ٢٠٠٩، ظل الإقليم تتلقى دعما كبيرا للبرامج ذات الصلة.

٣٨ - وتتضمن الخطة الاستراتيجية والتنفيذية لتبادل المعلومات في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، الصادرة عن وزارة الصحة للإقليم في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بيانا للمسار الذي يعتزم الإقليم اتباعه لتنمية قدراته في مجال تبادل المعلومات حتى يتمكن من الاستفادة من تبادل السجلات الصحية الإلكترونية فيما بين الجهات مقدمة الرعاية الصحية. وتنص الخطة، في جملة أمور، على أنه نظرا لأن مستوى التمويل الاتحادي للرعاية الصحية في جزر فرجن كان دائما منخفضا على نحو غير مسبوق بسبب مركزها الإقليمي، لا تزال الهياكل الأساسية للمعلومات الصحية فيه متخلفة نسبيا.

دال - الجريمة ومنع الجريمة

٣٩ - في الخطاب الذي ألقاه عن حالة الإقليم في عام ٢٠١٣، أشار الحاكم إلى أن السلامة العامة هي المعلم الثالث للتنمية والارتقاء بنوعية الحياة مستقبلاً في الإقليم. وظلت مشكلة جريمة العنف دون حل، حيث سجلت ٥٦ جريمة من جرائم القتل العمد في عام ٢٠١٢. وقد تورط في نصف هذه الجرائم أشخاص في الثلاثين من العمر أو أقل من ذلك. وبدأت حكومة الإقليم باستعراض إجراءات ترخيص الأسلحة، والتدابير الأمنية في المدارس والمسألة الشاملة المتعلقة بالأسلحة في الإقليم.

خامساً - الحماية البيئية والتأهب للكوارث

٤٠ - نص قانون صدر عام ٢٠٠٩ على التوعية باستخدام بدائل الطاقة المتجددة في القطاعين العام والخاص. وفي عام ٢٠١٠، تلقت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ما يقرب من نصف مليون دولار من الأموال الاتحادية للمساعدة في الحفاظ على الشعب المرجانية بالقرب من جزيرة سانت كروا، التي، مثلها مثل الشعب المرجانية في جميع أنحاء

منطقة البحر الكاريبي ومناطق أخرى، تواجه تهديدا متزايدا بخطر الانقراض بسبب ارتفاع درجات حرارة المحيطات. وقد سددت هذا المبلغ الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤١ - وفي مجال التأهب لحالات الطوارئ، واصل الإقليم تعزيز عملياته بافتتاح المقر الجديد لوكالة جزر فرجن الإقليمية لإدارة الطوارئ. وأدى توحيد عمليات مركز مكالمات الطوارئ في مقاطعتين إلى تعزيز الكفاءة التنظيمية من خلال تحسين القدرة على الاستجابة للسكان في أخرج الأوقات الحاجة التي يحتاجون فيها للمساعدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، ركبت الوكالة ١٠ أجهزة إنذار بجميع المخاطر في جميع أنحاء جزيرة فرجن و ٤ أجهزة في سانت كروا، وجهازين في سانت توماس، الذي يركز بوجه خاص على المناطق التي تعتبر معرضة بشدة لأمواج تسونامي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أعلنت وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة عن إنشاء نظام جديد للأنذار المبكر يحل محل أجهزة الإرسال المعيبة الموجودة في سانت كروا وسانت توماس وسانت جون والجهاز مصمم لتحذير أي شخص ضمن نطاقه بوجود تهديد أو خطر وشيك. وسيركب أحد عشر جهازاً آخر. ومن المتوقع أن يستكمل وضع إشارات للمنطقة المعرضة لأمواج تسونامي ولطريق الإخلاء على نطاق الإقليم في عام ٢٠١٣. وتعمل الوكالة أيضاً على ضمان توفير تمويل اتحادي أيضاً لوضع خرائط الإخلاء في حال التعرض لتسونامي.

٤٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، نشرت وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة تقريرها السنوي عن كمية المواد الكيميائية السامة التي انبعثت في عام ٢٠١١ إلى الأرض والهواء والماء في المرافق الصناعية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وقد بين التقرير زيادة الانبعاثات السنة الأخيرة. ورصدت المرافق الأربعة مجموع ما بلغ عنه من انبعاثات في الأرض والجو والمياه، وسجلت زيادة من نحو ٧٦٠ ٠٠٠ رطل في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ١,٨ مليون رطل في عام ٢٠١١. وقد عزيت معظم الزيادة إلى شروط جديدة للإبلاغ عن إطلاق مصفاة هوفينسا في سانت كروا لمادتين كيميائيتين وقد اتبع نهج يتسم بمزيد من الدقة في حساب الانبعاثات.

سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٣ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي عضو منتسب للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتمتع الإقليم بمركز مراقب لدى كل من رابطة الدول الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي يعمل كمنتدى لتعزيز العمل في مجال القضايا البيئية، بما في ذلك تغير المناخ. ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، حظيت

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بالموافقة على قبولها كحكومة إقليمية تتمتع بمركز مراقب لدى منظمة دول شرق البحر الكاريبي في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩.

٤٤ - وفي عام ٢٠١٢، شارك حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ورئيس وزراء جزر فرجن البريطانية في الاجتماع الخامس للمجلس لجزر فرجن المشترك بين الحكومتين، الذي عقد في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ونوقشت مواضيع مثل تنمية موارد الطاقة النظيفة، والحفاظ على الثقافة، وفرص التربية والتعليم العالي المتاحة للشباب، وقوانين الصيد التجاري والنظم البحرية، ومكافحة الجريمة والعصابات، والسياحة وإيجاد مصالح سياحية مشتركة. وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن تحليل أدلة الحمض النووي بين إدارات الشرطة المعنية.

سابعاً - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٥ - يبين الفرع الأول أعلاه التطورات المتعلقة بالمناقشات التي جرت بشأن مركز جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٦ - شرح مساعد وزير الخارجية للشؤون التشريعية، في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى كونغرس الولايات المتحدة، موقف حكومة الولايات المتحدة إزاء مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة. وكما أفيد سابقاً، ذكر مساعد وزيرة الخارجية في رسالته أن وضع المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية مع الحكومة الاتحادية هو مسألة داخلية للولايات المتحدة ولا تندرج في نطاق اختصاصات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأشار أيضاً مساعد وزيرة الخارجية إلى أن لجنة الـ ٢٤ الخاصة لا تملك أي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم وليست لها ولاية لإدخال الولايات المتحدة في مفاوضات بشأن مركز تلك الأقاليم. وجاء في الرسالة أيضاً أن الحكومة الاتحادية، في إطار تنفيذ التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأن تقدم بانتظام إلى الأمم المتحدة بيانات إحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني، تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، قدمت في الوقت ذاته إلى لجنة الـ ٢٤ الخاصة بيانات سنوية مستكملة عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، كدليل على تعاون الولايات

المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، وبقصد تصويب أي أخطاء في المعلومات يمكن أن تكون اللجنة قد تلقتها من مصادر أخرى.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٧ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرار ١٣٢/٦٧ ألف وباء، بناء على تقرير اللجنة الخاصة (A/67/23) وعلى التوصية اللاحقة التي رفعتها اللجنة الرابعة. ويتعلق الجزء الحادي عشر من القرار ١٣٢/٦٧ بباء بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وموجب فقرات هذا الجزء منطوق القرار، فإن الجمعية العامة:

١ - **توحيب** باقتراح الإقليم مشروع دستور في عام ٢٠٠٩ نتيجة للعمل المنجز في المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أحيل إلى الدولة القائمة بالإدارة لاستعراضه، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة مساعدة حكومة الإقليم على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة نجاح المؤتمر الدستوري الداخلي المنعقد حاليا في التوصل إلى نتيجة؛

٢ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة تيسير عملية الموافقة على الدستور المقترح للإقليم في كونغرس الولايات المتحدة وتنفيذه ما أن يقره الإقليم؛

٣ - **تطلب أيضا** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بوضع برنامج لتثقيف الجمهور. بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٤ - **تعرب عن القلق** من الأثر السلبي الناجم عن إغلاق محطة هوفنسا؛

٥ - **تكرر** دعوتها إلى إدماج الإقليم في البرامج الإقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسوة بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشارك في تلك البرامج؛

٦ - **توحيب** بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

٧ - **توحيب أيضا** بعقد اجتماع مجلس جزر فرجن المشترك بين الإقليم وجزر فرجن البريطانية في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ للمرة الأولى على مستوى رئيسي حكومتي الإقليمين.